دور العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية السعودية الإيرانية

(دراسة مقارنة)

إعداد: أ. طارق الأمين عصمان

جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

T.osman@uot.edu.ly

ORCID 0009-0000-5625-9271

الملخص

تهدف الدراسة الى توضيح طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية المتوترة على مر التاريخ؛ والتي أدت الى عدم الاستقرار في الشرق الاوسط، وانعكس ذلك على القضية الفلسطينية؛ ولذلك فإن من أهمية هذه الدراسة تكمن في التعرف على الأسباب الحقيقية وراء حالة عدم الانسجام بين الدولتين، والتي اخذت في كثير من الأحيان حالة التصعيد رغم التشابه في كثير من المحددات السياسية، وهي الأقرب من حالة الانسجام الى حالة التنافر، وتتجلى حالة الانسجام التاريخية في صد وتعاون الدولتين لمواجهة المد الشيوعي في المنطقة، ونجح في ذلك، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستنتهج المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن؛ بهدف تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية، والغير معلنة، والتي أدت الى احتدام العلاقات واستخدام الدولتين الأيديولوجية في محاولة كلا منهما بناء تحالفات، لمواجهة الاخر.

توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها، ان هناك رغبة لدى إيران في التوسع ومد نفوذها في الإقليم، من خلال تصدير الثورة الإسلامية، وفي المقابل محاولة السعودية صد هذا التمدد، وهذا جعلهما تستخدمان الغطاء الديني لحشد التحالفات وكسب المزيد من الشرعية، والحصول على التأييد المحلي والإقليمي، وبناء تحالفات على مستوى الدولة والجماعات، مما سبب التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

كلمات افتتاحية: السياسة الخارجية المقارنة / نظرية الدور/ الأيديولوجيا.

ABSTRACT

The study aims to clarify the nature of Saudi-Iranian relations throughout history, as this relationship is characterized by a kind of tension and laxity; therefore, the

importance of this study lies in identifying the real reasons behind the state of disharmony between the two countries despite the similarity in many political determinants, which is closer than a state of harmony to a state of discord, which sometimes took confrontation and escalation, and the state of historical harmony is evident in the two countries' resistance and cooperation to confront the communist tide in the region, and it succeeded in that, and therefore this study will adopt the descriptive analytical approach and the comparative approach; with the aim of shedding light on the real, undeclared reasons that led to the escalation of relations and the use of ideology by the two countries in an attempt by each of them to build alliances to confront the other. This study reached the conclusion that Iran has a desire to expand and extend its influence in the region, by exporting the Islamic revolution, and in return, Saudi Arabia is trying to stop this expansion, which made them use the religious cover to mobilize and gain more legitimacy, obtain local and regional support, and build alliances at the state and group levels, which caused tension and instability in the region.

Introductory words:

Keywords: Comparative foreign policy, role theory, ideology.

مقدمة

السياسة الخارجية هي مصطلح قديم، ظهر مند تكون المجموعات البشرية، وقد سلكت هذه المجموعات البشرية سياسات خارجية مختلفة طبقا لحاجاتها وطبيعة نشأتها وسلوكها الاجتماعي، فقد كانت تلك المجموعات تنتهج نوعين من السياسة الخارجية، السلوك الغير عدواني مع المجموعات الأخرى، وهذا ما يطلق عليه استخدام الوسيلة الدبلوماسية في العلاقات، والسلوك العدواني مع المجموعات الأخرى، لغرض البحث عن القوت ومصادر الحياة، وهذا ما يطلق عليه في السياسة الخارجية استخدام الوسيلة العسكرية، وسلوك انعزالي، ومحايد، وهذه تسمى اتجاهات السياسة الخارجية، وكانت أهداف السياسة الخارجية لهذه المجموعات هو الحصول على الموارد وقوتها، وبالتالي فإن هدف السياسة الخارجية هو الحصول على الموارد والإمكانيات للمجتمع أولا، وكانت هذه المجموعات القديمة تستخدم المعرفة وليس العلم الذي تستخدمه السياسة الخارجية في وقتنا الراهن، فالمعرفة هي مفهوم عام أوسع حدودا وأشمل في المدلول من العلم، فهي تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية مثل المعرفة الحسية والمعرفة الاستشهادية التي تتم عن طريق تجارب الآخرين، أما العلم فهو استعمال المنهج العلمي في الاكتشاف والتحقق من المعرفة بطريقة موضوعية وبأسلوب منظم يمكن تكراره للتحقق من النتائج (فرح، 1983،ص13).

ثم تطورت السياسة الخارجية مع تطور المجتمع وتكون الدولة، لتصبح السياسة الخارجية لها مؤسساتها العلمية والمستقلة هدفها تحقيق الأهداف المجتمعية في البيئة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي أفعال وسلوك الدولة اتجاه الخارج، ألا ان السياسية الخارجية تحتاج الى تخطيط استراتيجي بغاية الدقة، بغية وضع جميع الاحتمالات لردود الأفعال للبيئة الخارجية، والتوقعات المستقبلية، غير ان بعض النظم وخاصة الأيديولوجية منها، لا تكن اهتماما كبيرا لردود الفعل للبيئة الخارجية او التوقعات المستقبلية، ذلك انها تتوقع انها على صواب والنتيجة لصالحها دائما، حتى الدول الديمقراطية عندما تتمكن مجموعة أيديولوجية يمينية من عملية صنع القرار، غالبا ما تنحرف السياسة الخارجية عن أهدافها، وتعطي نتائج عكسية لدولة والمجتمع، لأنها من وجهة نظري تفتقد نسبيا للعقلانية والتطورات المجتمعية، فهي تستعين بالماضي التي تقدسه، وتحاول صقله في الحاضر والمستقبل.

إشكالية الدراسة:

تطرح الدراسة إشكالية مفادها، ماهي الأسباب الحقيقية وراء التوتر بين السعودية وإيران؟

وهذا التساؤل يتفرع منه عدة تساؤلات أخرى

. ماهي محددات السياسة الخارجية للدولتين؟

. ما هي اهداف السياسة الخارجية للدولتين؟

فرضية الدراسة.

ان التوتر بين الدولتين ناتج عن التنافس على الدور القيادي في الاقليم.

تقسيمات الدراسة.

المبحث الأول. المفهوم الاصطلاحي للسياسة الخارجية.

المبحث الثاني. الجذور التاريخية للعلاقات الدولية بين السعودية وإيران.
المبحث الثالث. محددات السياسة الخارجية لكلتا الدولتين.
المبحث الرابع. أهداف السياسة الخارجية للدولتين.
المبحث الخامس. الاختلاف بين الدولتين وأسباب التوتر.

المبحث الأول. المفهوم الاصطلاحي للسياسة الخارجية المقارنة.

السياسة الخارجية من الناحية اللفظية تتكون من ثلاث كلمات، (السياسة) ، (الخارجية) ، (المقارنة)، حيث يشير مصطلح السياسة الى مخرجات النظام السياسي، من قرارات أو أفعال ويقدم ديفيد ايستون تعريف لسياسة بأنها النظام السلطوي لتوزيع القيم في المجتمع، حيث القيم تمثل عند ايستون مجموع الحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، ويتم توزيعها عن طريق المخرجات المتمثلة في قرارات وأفعال (**المغيربي،1993،ص148)** ، اما الخارجية فهي تعني خارج حدود الدولة، وبالتالي تعني السياسة الخارجية هي تلك الأفعال والسلوك لنظام الحكم اتجاه الخارج، أي خارج حدود الدولة.

اما مصطلح المقارنة فهو يعني عملية اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر والسلوكيات المختلفة، كما هو منهج لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات، وليس أداة للقياس، حيث قياس المتغيرات هي خطوة علمية مهمة وهي تسبق الخطوة التي تهدف الى اكتشاف العلاقات بين هذه المتغيرات، وتجدر الإشارة هنا الى ان عملية المقارنة بين الظواهر لابد من ان تشترك على الأقل في خاصية واحدة متشابهة ومشتركة، فمثلا على سبيل المثال يمكن مقارنة الشجرة بالإنسان في خاصية مشتركة والمتمثلة في الحاجة الى التنفس والغذاء، وكيفية أدائهما لهاتين الوظيفتين، فتتم المقارنة بينهما في هذه الجزئية فقط مع ضبط المتغيرات الأخرى وعزلها عن عملية المقارنة لأنها تختلف اختلافا جذريا ولا سبيل للمقارنة فيما بينهما**(المغيربي، المرجع السابق،ص116).**

والسياسة الخارجية كما يعرفها علي شمبش (هي مجموعة من الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية، ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة**(شمبش،1988،ص341)**، بينما يعرفها عبد المجيد العبدلي بأنها " فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصاً دوليين، دول منظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية(العبدلي1994،ص124) ، ويرى ناصيف يوسف بأنها تلك السلوكيات الدولة أتجاه محيطها الخارجي، وموجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة **(يوسف1985،ص157**

المبحث الثاني. المراحل التاريخية للسياسة الخارجية السعودية الايرانية.

يعتبر النظام السياسي لكلا الدولتين النظام الاتوقراطي، أي حكم ديني، حيث حكم الاسرة البهلوية في إيران وآل سعود في السعودية، فكلا الاسرتين يحكمون الدولة وسط ظروف سياسية مماثلة بعض الشيء، واتسمت العلاقات الايرانية السعودية بصورة عامة بكونها علاقات ذات روابط استراتيجية للطرفين تفرضها الجغرافية والتاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة على وجه التحديد، لما لها من تأثير على استقرار الوضع الاقليمي بمنطقة الخليج العربي، واتسمت هذه العلاقة بالتنافس بين الدولتين على الدور الإقليمي في المنطقة، ويزداد وتيرة التنافس بين الحين والأخر لدرجة الاقتراب من حدوث صراع عسكري بين الجانبين، الا ان العلاقة الايرانية السعودية باعتبارهما دولتين مسلمتين على الرغم من الاختلاف المذهبي فيما بينهما، الا انهما لم تترك خلافات حادة في علاقاتهما، على اعتبار ان احكام الدين الاسلامي وتعاليمه لا تنفصل عن السياسة في المملكة العربية السعودية وفي المؤسسة الدينية في ايران.

خلال عام 1925م تمت عدة اتصالات دبلوماسية بين البلدين، من بينهما ما كان يعرف باسم سلطنة نجد وبلاد فارس، حيث كان رضا شاه حريص على التقارب مع السعودية، الا ان عوامل التوتر بقت قائمة بين البلدين بسبب تعارض موقفهما بالنسبة للإمارات العربية في الخليج ولا سيما البحرين، حيث تدعي إيران بسيادتها على البحرين، وكذلك بشأن الجزر في جنوب الخليج وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى، ومع ذلك فأن الامور لم تصل الى درجة كبيرة من التأزم، حيث أقدمت ايران تحت حكم رضا شاه بطلب لعصبة الامم عام 1927م مطالباً فيه بعودة البحرين الى السيادة الفارسية، حيث اكدت ايران في المذكرة التي رفعتها، بسيطرتها على البحرين في مختلف عصور التاريخ **(قاسم،1993،ص52)** ، وينظر الايرانيين الى الخليج العربي باعتباره بحيرة فارسية لما يشكله من أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لهم، كما ان سواحله العربية لها اهميتها الاقتصادية، اذ ان هذا السواحل يمكن شغله بفائض العمالة الايرانية، فضلاً عن ايجاد اسواق للبضائع الإيرانية، وان نجاح ايران في السيطرة على تلك السواحل يعني السيطرة على اقتصاديات منطقة الخليج العربي ومنها النفط، وهذا بدوره يزيد من عملية توسيع تصدير النفط الايراني عالمياً بصورة اكبر .

ولكن من جانب اخر في العام 1929م تم توقيع معاهدة صداقة في طهران، حيث حضر وفد ثلاثي في الشؤون الخارجية السعودية لتحدد اسس اقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية بين البلدين بحيث ان الشاه عين هويدا وزيراً مفوضاً من قبله في جدة وبالمقابل أرسل الملك عبد العزيز وفداً برئاسة ابنه في عام 1930م ونائبه الامير فيصل الى طهران عام 1932 لتعزيز العلاقات واستمرارها بين البلدين، وبقت العلاقات الودية مستمرة لتشهد نوع من الاستقرار نسبيا، ثم حدت توتر في العلاقات بعد ذلك في عام 1943 الذي تطور الى حدوث ازمة بينهما ادت في النهاية الى قطع تلك العلاقات السياسية بين الحكومتين.

وفي خلال الفترة 1946 دعا ملك السعودية عبد العزيز الشاه الى استئناف العلاقات بين الحكومتين، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما، وفي خلال الفترة ،1953-1947 حيث برزت حقبة جديدة من العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين خاصة بعد ان عين (حمزه غوث) سفيراً للمملكة في طهران، وعينت طهران (عبد الحسين صادق اصفند ياري) وزيراً مفوضاً لدى المملكة، اذ وجها جهودهما نحو تطوير صناعات النفط، مما يعني انهما يتعاملان مع قضايا مشتركة، وفضل شاه ايران تقوية علاقاته مع المملكة السعودية؛ لأنه يرى ان هيبته ونفوذه في بلده وفي منطقة الخليج مرتبطة بوجود علاقات قوية بالمملكة العربية السعودية خاصة وان التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط كانت قد فرضت شيئاً

من التنسيق بين المواقف الايرانية والسعودية تجاه تلك الاحداث والتطورات ولا سيما ما يتعلق بالدور المد الشيوعي، واتفق العاهلان على ان الشيوعية تمثل تهديداً خطيراً لدول الشرق الاوسط، واعربا عن رغبة مشتركة في دعم مواقف العرب المناهضة للشيوعية، وعن شعورهما بحاجة الدول الاسلامية لفض منازعاتها الاقليمية في ما بينها، فعملا العاهلين على مقاومة المحاولات السوفيتية لتصدير الأيديولوجية الاشتراكية في الشرق الاوسط، ولكن بعد ذلك رغبت ايران بالاعتراف بإسرائيل، وهذا أدى الى التوتر في العلاقات بين الدولتين ومع الدول العربية والإسلامية، مما أدى الى تراجع ايران عن موقفها في جامعة الدول العربية عبر وعدها بعدم الاعتراف بإسرائيل اعترافاً قانونياً، وعدم تبادل البعثات معها، وبالتالي نزعت ايران فتيل التوتر وعادت العلاقات فيما بينهما اعتيادية، وقد عين الشاه في عام 1962 (افراسياب نافاي) ثامن سفير لإيران في المملكة السعودية، تأكيداً منه على ان ايران بدأت تنظر الى السعودية كصديق في العلاقات الدولية، ومما زاد من تعزيز العلاقات الايرانية السعودية سقوط الملكية في اليمن عام 1962 وتدخل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر لحماية نظامها الجمهوري الجديد ضد التدخل السعودي، حيث وقفت ايران الى جانب الحكومة السعودية بتقديم العون العسكري لها، وازدادت هذه الروابط اكثر قوة بينهم من اجل مواءمة سياساتهم داخل اطار منظمة الاقطار العربية المنتجة للنفط (اوبيك) بقصد الحفاظ على الامن والسلام في منطقة الشرق الاوسط، وقاد هذا التفاهم المشترك الى استمرار علاقاتهما الثنائية بكل حذر وهدوء، وزادت العلاقات اكثر تماسكا بعد قيام اسرائيل باحتلال الاراضي الفلسطينية في حرب 1967م والذي أدى الى استنكار وشجب الدولتين، وعلى اثرها زار الملك فيصل طهران في العام ذاته، لتعميق صلاته مع ايران تجسيداً لرؤيته في توحيد مواقفهم ضد إسرائيل.

تصاعد الدور السوفيتي في المنطقة للوصول الى الخليج والمحيط الهندي، الا ان الملك فيصل حرص على اتخاذ مشروع تحالف اسلامي، كما تجنب العاهلين وقوع ازمة بين السعودية وايران بشأن البحرين، وابدى الشاه حرصه على ان يؤكد للملك فيصل بأنه على استعداد من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، ويذكر ان المملكة العربية السعودية عقدت مع ايران اتفاقية في سنة 1968 بشأن السيادة على الجزيرة العربية، وتعيين خط الحدود الذي يفصل المساحات المغمورة، وقد وقعها عن الجانب الايراني (منوشهر اقبال) رئيس مجلس الادارة والمدير العام لشركة النفط الايرانية، ومن الجانب السعودي (احمد زكي يماني) وزير النفط والثروة المعدنية.

ثم عادت مشكلة البحرين في الواجهة وذلك من خلال عبارات الشاه حول النزاع على البحرين، وقد اثارت هذه العبارات قلق السعودية من جراء التطلعات الايرانية الخفية للسيطرة على الخليج العربي عسكرياً، وقد تأكد لها ذلك وفق تصريحات احد الدبلوماسيين الايرانيين في نفس الفترة اعلاه 1968م موضحاً بقوله ان تخلي ايران عن مطالبتها بالبحرين، يعني التخلي عن شيء مقابل لا شيء، من هنا نظرت السعودية الى ان هذا النوع من التفكير الايراني والى تلك التصريحات على انها علامة بأن ايران تعرض امن الخليج للخطر، فمن الواضح ان الشاه كان في نهاية عام 1970 راغباً في التراجع عن مطالبته بالبحرين في مقابل الحصول على تعويض، وهذا التعويض هو الحصول على ثلاث جزر هي (ابو موسى وطنب الكبرى

وطنب الصغرى) بدليل ان الاخير ذكر في مناسبتين انه ينوي احتلال هذه الجزر بالقوة، بمجرد انسحاب القوة البريطانية **(رجب1997، ص48).**

وفي أواخر 1970م طالبت بريطانيا وإيران وبموافقة البحرين الذي كان يحكمها الشيخ عيسى بن سلمان أل خليفة، من سكرتير العام للأمم المتحدة (يوثانت) إرسال مبعوث من قبله لتقصي الحقائق في جزر البحرين لمعرفة رغبة سكانها ان كانوا يفضلون ان تكون دولتهم دولة عربية مستقلة، او ان تكون قطر متحدا او ولاية من ايران، وبالتالي كانت الأغلبية من السكان ترغب في ان تكون بلادهم دولة مستقلة ذات سيادة **(يعقوب، 1976،ص42)** ، وبالتالي خسرت ايران طلبها.

ومع نهاية عام 1971 م، عارضت السعودية الجهود الايرانية للاستيلاء على تلك الجزر، وفي محاولة لحل هذا الخلاف، التقى وزير الخارجية الايراني (زاهدي) مع الملك فيصل في جنيف لكنهما لم يتوصلا الى أي اتفاق نهائي في ذلك الصدد ولحل هذه المعضلة، اقترح الملك ضرورة عقد مؤتمر حول امن الخليج يشارك فيه الاطراف المعنية وذات المصلحة، فبعث برسالة في 1971 الى شاه ايران يشرح فيها فكرته، وجاءه من الشاه رد بأن الفكرة تثير اهتمامه، ولكن الاخير كان قد وضع تهديده موضع التنفيذ باحتلال الجزر الثلاث وثم احتلالهم، بعد الانسحاب البريطاني من الخليج بيوم واحد في 30 نوفمبر 1971م (بحري،1971،ص6) ، حيث تعتبر جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى موقعا استراتيجيا مهم في الخليج العربي، فهي تشكل مركزا للمراقبة، وهي تسيطر على حركة المرور المائي بالنسبة الى الداخل والخارج من الخليج العربي، مما حال دون عقد المؤتمر، وذلك بعد خروج بريطانيا من الخليج 1971م، وتسليم زمام الأمور الى أمريكا، التي استطاعت حل مشكلة الجرف القاري بين السعودية وايران والتي تقتضي مصالحها في المنطقة إحلال السلام .

وفي عام 1978م، كانت إيران تعيش ضغوطاً سياسية من الداخل ادت شيئاً فشيئاً الى ضعف الشاه، وانهكت نظامه وبات معزولاً عنه العديد من مستشاريه الاكفاء، وافتقاره الى أي دعم داخلي سياسي وعسكري، مما اجبرته تلك الامور الى مغادرة بلاده الى مصر في عام 1979م، متوقعاً حدوث انقلاباً عسكرياً، وبالفعل حدث انقلاب عسكري اطاح به، وادخل ايران في مرحلة جديدة من مراحل التاريخ المعاصر، بل اضحى يشكل فاصلاً جديداً في علاقاتها الدولية والاقليمية وعلى وجه الخصوص مع المملكة العربية، وبعد الإطاحة بنظام الشاه من خلال ثورة الإسلامية الإيرانية 1979 م وتنصيب الخميني بعده، والتي قضت على تبعية ايران العسكرية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة، وكانت تهديد لأمن الرياض، حيث ان الشيعة القاطنين في السعودية في المناطق الشرقية متأثرين بالدعاية الخمينية، فهذه الثورة كانت بمثابة الفاصل والتغير في مسيرة تلك العلاقات، نظراً لتوجه الايديولوجي في سياستها الخارجية والذي بات يعرف بـ " تصدير الثورة" من خلال تطبيق شعار الخميني في (تصدير الثورة) على دول المنطقة والمطالبة بالبحرين واجزاء اخرى من الخليج العربي لها، اذا عمدت أمريكا وبعد خروج ايران من فلكها الى تأجيج الخلافات الحدودية بين ايران وعدد من دول الخليج وفي مقدمتها العراق، حيث استمر النزاع قائما بينهما حول شط العرب، وهذا كان السبب المباشر لاندلاع الحرب بينهما عام 1980م **(حارب،1999،ص243)** حيث دعمت السعودية ودول الخليج العراق، وبعد انتصار العراق في حربه على ايران، احتل العراق الكويت، فقامت السعودية مع تحالف بعض الدول العربية وامريكيا لإخراج العراق من الكويت، وبعد اخراج العراق، ثم احتلال العراق من قبل

أمريكيا، بحجة القضاء على الإرهاب، وامتلاك العراق للأسلحة النووية، وبعد الإطاحة بالحكم وانسحاب أمريكيا جزئيا من العراق، استغلت ايران الفراغ السياسي، وجندت مجموعات أيديولوجية شيعية (الحشد الشعبي) وجعلتها تتحكم بصنع القرار السياسي، مما سبب عرقلة في التحول الديمقراطي في العراق، حيث دعمت السعودية الشرعية المنتخبة، بينما دعمت ايران هذه الجماعة وسلحتها لتكون موازية للقوات العسكرية، وموازية للسلطة.

هذه السياسة الخارجية التي تتبعها إيران في المنطقة مند القرن السابق، وهي مد ادرعها في كامل الإقليم من خلال وكلاء لها، بحيث تكون متحكمة في عملية صنع القرارات في هذه الدول واخضاعها لنفوذها، وبالتالي تحقيق مصالحها وأهدافه بأن تكون أكبر قوة في الشرق الأوسط، وبالتالي تجبر الدول الكبرى بالتعامل معها كوسيط بينها وبين دول الخليج والدول العربية بصفة عامة، وتكون بذلك قد حققت أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة اكبر قوة في الشرق الأوسط، وبالتالي قيادة الشرق الأوسط، والعمل كوسيط بين الغرب والدول الكبرى والشرق الاوسط.

المبحث الثالث. محددات السياسة الخارجية لكلتا الدولتين.

اوجه الشبه بين الدولتين (السعودية وإيران).

1- النظام السياسي. تتشابه الدولتين في طبيعة نظمها السياسية وهو نظام يطلق عليه النظام الأوتوقراطي، وهو نظام مصقول بالصبغة الدينية، وتتسم هذه الأنظمة بالطابع الأيديولوجي الذي يميل الى الجمود ويقاوم أي نوع من التغيير، وهذا مخالف لطبيعة التطور الإنساني والمجتمعي.

2- نظام الحكم السعودي نظام ملكي يكون الحكم من أبناء الملك عبد العزيز ال سعود وابناء الأبناء وراتي، حيث يختار الملك ولي العهد، وان التشريع او الدستور هو القران والسنة، وكذلك نظام الحكم في إيران حيث يحدد الدستور بانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان (مجلس الشورى الإسلامي) ومجلس خبراء القيادة، وهو الذي ينتخب المرشد الأعلى، والمرشد الأعلى، علي خامني الذي جاء بعد وفاة الخميني 1989 م وهو راس هرم النظام السياسي وقيادة الثورة هي التي تحدد السياسات العامة ومجلس الشورى هو المخول لسن القوانين والتشريعات وتشرف على السلطات الثلاث، وتعتبر الإسلام هو الدين الرسمي والشيعة الاثني عشر هو المذهب الرسمي لدولة، وهناك مجلس الخبراء وهو الذي يقوم بوضع السياسات الخارجية.

3-المحدد الجغرافي. تنتمي دولة السعودية ودولة إيران الى مجال جغرافي، حيث إيران تعتبر إيران جسر بريا بين دول شرق البحر المتوسط وجنوب اسيا، كما هي متوسط بين نطاق نفود لدولتين روسيا وامريكا، مما جعلها منطقة تنافس فيما بينهما، بينما السعودية فهي تقع في اقصى الجنوب الغربي لقارة اسيا، ويحدها غربا البحر الأحمر، وشرقا الخليج العربي والامارات وقطر، وشمالا الكويت والعراق والأردن، وجنوبا اليمن وسلطنة عمان.

4-السكان. عدد سكان إيران 87.92 نسمة في 2021، من بينهم 10 مليون نسمة بمذهب السني، وعدد سكان السعودية 35.95 مليون نسمة بما فيهم نسبة الشيعة والتي يبلغ عددهم 2.46 مليون.
5-المساحة. تعتبر السعودية أكبر دولة في الشرق الأوسط تليها إيران؛ حيث مساحة السعودية 2250.000 كم مربع، بينما مساحة إيران تبلغ 1.648.195 كم مربع **(htt. Sar.mwikpedia.org . ويكيبيديا، 25. فبراير 2023).**
6-الموارد. تمتلك إيران موارد من نفط وغاز وهي ثاني أكبر احتياطي في العالم ورابع أكبر احتياطي في النفط، كما تمتلك السعودية نفط وغاز وهي في المرتبة الثانية عالميا من احتياط النفط والرابعة في احتياطي الغاز.
7-القوة العسكرية. تمتلك إيران ترسانة أسلحة مصنفة عالميا في المرتبة الرابعة عشر، وصنفت السعودية بمرتبة السابعة عشر عالميا لامتلاكها ترسانة مسلحة، كما ان السعودية تمتلك قوة جوية من طائرات حديثة، لا تمتلكها إيران، وفي المقابل فإن إيران تتفوق على السعودية بالقوة البحرية وامتلاكها للغواصات البحرية والسفن البحرية.
8-تشابه الدولتان في الانتماء الديني على الرغم من الاختلاف المذهبي فيما بينهما، باعتبارهما دولتين مسلمتين، الا انها لم تترك خلافات حادة على علاقاتهما، على اعتبار ان احكام الدين الاسلامي وتعاليمه لا تنفصل عن السياسة في المملكة السعودية وايرانِ، حيث انهما من جانب اخر وقفا موقف واحد وجبهة واحدة امام تهديدات الخطر الشيوعي.

المبحث الرابع. اهداف السياسة الخارجية لدولتين.

(أوجه الاختلاف)

أولا. التنافس على الدور القيادي بين السعودية وإيران بغطاء أيديولوجي.
هدف السياسة الخارجية السعودية هو تثبيت دورها القيادي في الشرق الأوسط بحكم مكانتها الدينية والقدسية، وكذلك رغبة ايران لتقلد هذا الدور وازاحة السعودية، حيث استخدمت ايران العامل الأيديولوجي وخصوصا بعد قيام الثورة الإسلامية في 1979 وهذا أدى الى اظهار الاسلام السياسي (الشيعي) الى حيز الوجود، فخلال عقد الثمانينيات هدفت السياسية الخارجية الايرانية اقامة حكومة اسلامية في المحيط الاقليمي ونشر الاسلام والدعوة له على المذهب الشيعي الجعفري، كما ارادت ايران ان تكون الدولة المقدسة، ومركزا لمشروعها الاممي العابر للإقليم، وتجعل مدينة قم الشيعية مكان مقدس وبديلا عن مكة المكرمة، كما ان الثورة الإسلامية ولاية الفقيهً تحاول ان تقدم نموذجا بديلا لقيادة الامة الإسلامية، وبالتالي يمكن على أساسها إنشاء اتصال مع مختلف الدول العربية في الشرق الاوسط وإفريقيا.
إن هذا التشابه في الأهداف وفي نفس الإقليم على الدور القيادي مستخدمة في ذلك الفكر الأيديولوجي لا صباغ الصبغة الشرعية على هذا المشروع ولكسب التأييد الداخلي والخارجي، وبناء التحالفات جعلهما في حالة عدم التوافق وتوتر دائم في العلاقات الدولية.

بدأت فترة الحرب الباردة في تدهور العلاقات في الشرق الأوسط بعد عام 1979م وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وزاد هذا التوتر في الثمانينات، ثم تقلص في التسعينات، ثم عاد مرة أخرى، بصيغة تحالف غير الدولة، أي وكلاء في المنطقة.

ثانيا. التوجس وعدم الثقة بين النظامين.

بسبب انعدام الثقة بين الدولتين على مر التاريخ كما اوضحناه سابقا، ورغبة إيران في التوسع، حيث اعتبرت إيران ان الخليج العربي هو خليج فارسي حيث ضمت طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزر أبو موسى بالإضافة الى محاولتها ضم البحرين، اذ أن إيران تدعي بحق سيادتهم على البحرين، فهم ينظرون الى الخليج العربي باعتباره خليج فارسي لما يشكله من اهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لهم.

بعد الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 التي اطاحت بنظام الشاه، وتنصيب الخميني بعده، والتي قضت على تبعية ايران العسكرية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة، وكانت تهديد لأمن الرياض، حيث ان الشيعة القاطنين في السعودية في المناطق الشرقية متأثرين بالدعاية الخمينية، فهذه الثورة كانت بمثابة الفاصل والتغير في مسيرة تلك العلاقات، نظراً لتوجه الايديولوجي في سياستها الخارجية والذي بات يعرف بـ " تصدير الثورة" من خلال تطبيق شعار الخميني في (تصدير الثورة) على دول المنطقة والمطالبة بالبحرين واجزاء اخرى من الخليج العربي لها، وهذه الأسباب احدث شرخ في الثقة بين الدولتين، او بالأحرى النظامين.

ثالثا. بناء التحالفات (السعودية)

حاولت السعودية صد المد الإيراني وتصدير الثورة الإسلامية، عن طريق الزعامة السياسية الاسلامية، وادى الى ظهور الإسلام السياسي في السعودية (السنة، الوهابية)، وذلك للحيلولة دون انتشار الثورة الاسلامية الايرانية والمحافظة على الوضع الموجود في العالم الإسلامي، مما دفع بالسعودية الى دعم العراق وتأييده في حربه مع إيران خلال المدة -1980 ،1988 ، وتم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 1981 وكان هو تعميق الروابط بين اقطار الخليج العربي مستثنية فيه ايران، وإقامة سد دفاعي في مواجهة الثورة الاسلامية الايرانية في المنطقة(درع الخليج)، حيث بدأت اول مناورات عسكرية مشتركة لقوات دول مجلس التعاون 1983م في ارض دولة الامارات العربية المتحدة، واطلق عليها اسم (درع الجزيرة) ، وكان هدف المناورات هو التنسيق العسكري بين هذه الدول، لغرض تكوين استراتيجية عسكرية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة و التنسيق بين الجيوش والتعرف على طبيعة الأرض، واختبار القدرات القتالية لجيوش المنطقة **(رجب، مرجع سبق ذكره،ص255)** ، كما سعت السعودية لنشر المذهب الوهابي في جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية والقوقاز، طيلة الفترة 1991-1988 ، حيث سعت السعودية، بغية تقويض انتشار الثقافة الايرانية، وذلك بتحسين الوضع الاقتصادي المتردي للذين يروجون للمذهب الوهابي، وقيام السعودية بمساندة شعوب تلك المنطقة مادياً وسياسياً على الاخص المتحدثة باللغة التركية ومنها كازاخستان وغيرها في مواجهة الشعوب التي تتحدث الفارسية مثل طاجيكستان، كما تبنت السعودية سياسة الاحتواء مع افغانستان لتقويض نفوذ ايران فيها، اذ قامت السعودية ببناء مئات من المعاهد الدينية في باكستان خصصت لأبناء اللاجئين الافغان وتكفلت بمصاريف تعليمهم، في حين أحدات الحادي عشر من سبتمبر هي من رفع الحجاب عن الدين، حيث لعبت الأحداث السابقة في دور كبير في سياسة بناء التحالفات الخارجية **(العاني،**

ديسمبر2014،ص4039) ، واستعانت السعودية بالولايات المتحدة في التدخل عسكرياً لحفظ امن الخليج في اعقاب الاجتياح العراقي للكويت، وهذا يعزز لها دوراً قيادياً في المنطقة، ونتيجة لهذا ازدادت الفجوة بين إيران والسعودية.

رابعا. بناء التحالفات (إيران)

1- تبنت إيران بناء تحالفات مع جماعات ومنظمات غير الدول وهي التي اطلق عليها محور الممانعة، وهذه التحالفات بنيت عن طريق تصدير الثورة الإسلامية (المذهب) واحيانا بالدعاية لمقاومة العدو الصهيوني المحتل، حيث اقامت معسكرات للتدريب في عام 1983 م للمجاهدين، وأطلقت ادرعها في المنطقة من خلال وكلائها في لبنان مثل حزب الله حزب (طائفي) وسوريا، ومع الحشد الشعبي في العراق، ومع الحوتيين في اليمن، ومع حركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وهدف هذه التحالفات في الإقليم هو ما يسمى الممانعة، وهي في الحقيقة كوسيلة تستخدمها في الهيمنة على عملية صنع القرار في هذه المنطقة، ولتمكين دورها القيادي في المنطقة بديل عن السعودية، وهذه الجماعات التي شكلتها إيران تسمى بمحور الممانعة والمقاومة تهدف الى منع حل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين، ومحاولة إلغاء معاهدة السلام بين مصر والأردن وإسرائيل، وذلك بغية تعزيز نفوذها، لأن حل الدولتين بين فلسطين وإسرائيل، يعني انتهاء المشكلة الفلسطينية، وبالتالي يعني لا مبرر لوجود هذه الادرع، وبالتالي ينتهي دورهم.

2-برنامج النووي الإيراني الذي اثار حفيظة السعودية ويهدد امن الإقليم، حيث بعد امتلاكها للسلاح النووي يمكنها بعد ذلك من فرض الامر الواقع وهو إيران اقوى دولة في الشرق الأوسط وبالتالي إمكانها التأثير على الدول الأخرى والهيمنة على منطقة الخليج.

3- في تسعينيات القرن العشرين بدأت العلاقات الإيرانية السعودية تسير نحو التقارب في مستويات مختلفة نتيجة، إدراك الطرفين بالظروف والاحداث والتطورات التي شهدتها الساحتين الاقليمية والدولية، واستقر الحال بعد التوقيع على الاتفاقية الامنية في عام 2001 لتصل حالة الشد والجذب ومظاهر الخلاف الباطني والظاهري الى أدنى مستوياته، ومع تولي بن سلمان الحكم في السعودية حاول تحديث الهوية ذات نزعة حداثية، في إطار مشروع 2030 لتحقيق نقلة اجتماعية وثقافية وهي هوية سعودية جديدة والتي تتعارض مع هوية إيرانية تقليدية محافظة.

الخاتمة

من خلال التطرق الى الجانب التاريخي للدولتين، يتضح ان العلاقة بين السعودية وايران غير مستقرة عبر تاريخهما، حيث تستقر نسبيا ثم ترجع الى حالة التوتر مرة اخرى، ويعزى ذلك لرغبة الدولتين في تقلد الدور القيادي للإقليم، حيث استخدمت كلا الدولتين جميع الوسائل لتحقيق هذا الهدف، وهذا يبرر السلوك السياسي لكلا الدولتين، حسب نظرية الدور، والتي ترى ان بعض الدول وخصوصا الأوتوقراطية ترغب في تولي الدور القيادي على الإقليم او العالم، وللوصول الى هذا الهدف، تنتهج الدولة سلوك سياسي معين، يصعب تفسيره، ولو كان هذا السلوك على حساب امنها القومي، وبالتالي فإن الدولتين استخدمتا جميع الوسائل لتحقيق هذا الهدف، وخصوصا بعد تولي الشاه الحكم في ايران ورغبته في تصدير الثورة الإسلامية لكامل الإقليم والعالم، لتحقيق هذا الهدف، وقد بدأ ببناء العديد من الادرع الغير دولة في كثير من الأقطار العربية، وهذا أدى الى هيمنة ايران على تلك الدول، واخضاعها للدولة المركز وهي ايران.

النتائج:

1- ان سبب التوتر بين الدولتين هو عدم الثقة النظم السياسية الحاكمة لإيران والسعودية فيما بينهما، حيث النظم الأيديولوجية تسير بنهج ثابت وجامد سواء في سياساتها الداخلية او الخارجية، ومن الصعب تغيير نهجها، لأن تغيير نهجها الأيديولوجي يفقدها المصداقية في نظرها، حيث تنظر الى نفسها انها مستمدة قوتها من الله، وأنها تسير على النهج الصحيح، هذا الفكر الذي يسوق فشله وهزيمته انتصار، ويحاول اقناع شعبه بذلك، وهذه معضلة الفكر الايديولوجي .

2- ان هذا التوتر هو في الأساس أطماع إيران في التوسع وضم البحرين والخليج العربي وإقامة امبراطورية فارسية مستخدمة في ذلك الدين، بهدف تجنيد وكلاء لها، وتارة تستخدم شعارات براقة متمثلة تحرير فلسطين، والقضاء على إسرائيل، بهدف تجنيد وكلاء لها من خارج المذهب الديني الاثني عشر الشيعي، وتبقى نقطة ضعف إيران وهي دولة البحرين، وقد تستخدمها أمريكيا مستقبلا للإطاحة بها، ومن وجهة نظري ثم استدراج البحرين لتحالف مع القوة الغربية لمكافحة القرصنة في البحر الأحمر ضد الحوتيين (وكلاء ايران) وهذه السياسات استخدمت في السابق مع الكويت للإطاحة بالعراق، واستخدمت في اوكرانيا لإضعاف روسيا، وتحاول ان تستخدمها مع تايون لإضعاف الصين، هذا النهج الذي تتبعه أمريكا للإطاحة بخصمائها منذ التاريخ.

3- السياسة الخارجية السعودية هي رد الفعل فقط لتهديد الايراني، فقد تحالفت مع الولايات المتحدة، كما استخدمت المذهب الوهابي، لصد التمدد الشيوعية سابقا في أفغانستان، وصد التمدد الشيعي بعدها، حتى تحمي نفسها من خطر هذا التوسع، كما انها تسعى للمحافظة على مكانتها، المركزية في الإقليم بغطاء ايديولوجي.

التوصيات:

1- اصلاح هذه النظم داخليا وتوسيع المشاركة السياسية وترسيخ الديمقراطية وهذا بدوره يقود الى نزع فتيل هذه الاختلافات والتوترات، لأن رغبة جميع الشعوب في العالم هو الحياة باستقرار وسلام وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وان الحكم بالمذهب الأيديولوجي لا يتماشى مع الطبيعة الكونية في التطور والاختلاف عبر المراحل الزمنية.

4- محاولة ضم إيران الى مجلس التعاون الخليجي الذي أسس في 1981 م، غير ذلك يكون هذا المجلس ضعيف، وفي الوقت نفسه يعفي إيران من جميع التزاماتها نحو المنطقة، وهذا ما حدث سابقا في عصبة الأمم، عندما لم تدخل الدول الكبرى في هذه المنظمة، بدأت تستعمر الدول الأخرى والصغيرة دون أي ضوابط، مما أدى الى حرب عالمية، وانهيار عصبة الامم.

5- تفعيل مبدأ الدفاع المشترك في الجامعة العربية بين الدول العربية، وهذا من شأنه حل لكثير من المشاكل المتأزمة في الدول العربية؛ وذلك لعدم استطاعت كل دولة حل مشكلتها منفردة، مصر لا تستطيع حل مشكلتها مع أثيوبيا، وحدودها مع إسرائيل، واليمن لا تستطيع حل مشكلتها الداخلية، وكذا السودان والعراق والسعودية مع ايران، الا ان المعضلة في الجامعة العربية وهي عدم وجود إرادة للأعضاء في الجامعة العربية، كما تشير اليها كثير من الأبحاث العلمية وذلك بسبب ان الحكام يفتقون الى الشرعية ولا يمتلون شعوبهم، وغير منتخبين، وبالتالي فإن هدفهم هو بقائهم في الحكم والمحافظة عليه فقط، وبالتالي هم تحت تهديد من قبل الدول الكبرى في أي قرار يمكن ان يتخذونه لصالح الامة، والمغاير لمصالحهم، إذا ان الدول الكبرى يمكن ازالتهم وزعزعة حكمهم.

قائمة المراجع

الكتب:

1- جمال زكريا قاسم، العلاقات العربية الإيرانية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،1993
2- عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية (تونس: دار أقوس للنشر، 1994.
3- علي محمد شمبش، العلوم السياسية. ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1988.
4- عبد الرحمن يوسف حارب، السياسة الخارجية للدولة الامارات. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1999.
5- لؤي بحري، الاطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1971.
6- محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1993.
7- ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
8- يحي رجب حلمي، امن الخليج العربي. القاهرة: مكتبة العلم والايمان، 1997.

الدوريات:

1- عبد الله يعقوب، دور الأمم المتحدة في استقلال البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 7، (يوليو 1976).
2- رجب عمر العاتي، البعد الديني في لعلاقات الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد4، (ديسمبر 2014) ص403

المواقع الالكترونية.

1- الموقع الالكتروني. htt. Sar.mwikpedia.org . يكيبيديا، 25. فبراير 2023.